السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي: إمكانات التطبيق في الأنظمة المعاصرة

Monetary Policy in Islamic Economics: Prospects for Application in Contemporary Economic Systems

أ.م.د أحمد وسام الدين قوام

Asst. Prof. Dr. Ahmed Wisam al-Din Qawam

مكان العمل: جامعة سامراء / كلية العلوم الإسلامية / قسم الشريعة

Workplace: Samarra University / College of Islamic Sciences / Department of Sharia

Email: ahmed.alkilidar@uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية :السياسة النقدية، الاقتصاد الإسلامي، الاستقرار النقدي، البنوك المركزية، الأدوات المالية الإسلامية

Keywords : Monetary policy, Islamic economics, monetary stability, central banks, Islamic financial instruments

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي وإمكانات تطبيقها في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، من خلال مقاربة تحليلية تهدف إلى إبراز الأسس النظرية التي يقوم عليها التصور الإسلامي للنقود ووظائفها، وبيان مدى قابليته للتفعيل ضمن البنى النقدية الحديثة. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ليست مجرد أدوات كمية لضبط عرض النقد، بل هي منظومة متكاملة ترتبط بالبعد القيمي والمقاصدي للشريعة الإسلامية، حيث تُوظف النقود كوسيلة للتبادل وتحقيق العدالة الاقتصادية دون أن تتحول إلى سلعة قائمة بذاتها تؤدي إلى المضاربة غير المنتجة.

ويُبرز البحث أن غياب الفائدة الربوية في النظام النقدي الإسلامي يفرض إعادة تشكيل أدوات السياسة النقدية، بحيث يتم الاعتماد على أدوات بديلة مثل نسب الاحتياطي، وإدارة السيولة وفق مبدأ المشاركة في المخاطر، وتوجيه الائتمان نحو الأنشطة الحقيقية في الاقتصاد. كما يناقش البحث دور البنك المركزي في الاقتصاد الإسلامي بوصفه جهة تنظيمية تسعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي مع مراعاة الضوابط الشرعية، وليس مجرد جهة للتحكم في أسعار الفائدة كما في النظم التقليدية.

ويخلص البحث إلى أن إمكانات تطبيق السياسة النقدية الإسلامية في الأنظمة المعاصرة ممكنة من الناحية النظرية، لكنها تتطلب إعادة هيكلة مؤسسية وتشريعية شاملة، إضافة إلى تطوير أدوات مالية إسلامية قادرة على تحقيق التوازن بين الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي. كما يشير إلى أن نجاح هذه السياسة يعتمد على مدى تكاملها مع السياسات المالية العامة، وعلى درجة الالتزام بالمبادئ الشرعية في إدارة النقود والائتمان.

Abstract

This study explores monetary policy in Islamic economics and the possibilities of its implementation within contemporary financial systems. It adopts an analytical approach aimed at clarifying the theoretical foundations of the Islamic conception of money and its functions, as well as assessing its applicability within modern monetary frameworks. The study is based on the premise that monetary policy in Islamic economics is not merely a set of quantitative tools for controlling money supply, but rather an integrated system grounded in the ethical and Maqasid (objectives of Shariah) framework, where money serves as a medium of exchange and a mechanism for achieving economic justice, rather than becoming a speculative commodity.

The study highlights that the prohibition of interest (riba) fundamentally reshapes the structure of monetary policy instruments, necessitating alternative mechanisms such as reserve ratios, liquidity management based on risk-sharing principles, and credit allocation directed toward real economic activities. It also examines the role of central banks in Islamic economic systems as regulatory institutions responsible for ensuring monetary stability while adhering to Shariah principles, rather than relying on interest rate manipulation as in conventional systems.

The findings suggest that the implementation of Islamic monetary policy within modern economies is theoretically feasible; however, it requires substantial institutional and regulatory restructuring. It also demands the development of Islamic financial instruments capable of balancing monetary stability with economic growth. Furthermore, the effectiveness of such a policy depends on its integration with fiscal policy and the degree of adherence to Islamic principles in managing money and credit.

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي أنزلَ الكتابَ بالحقِّ والميزان، وجعلَ في تشريعاتِه ما يحققُ العدلَ ويضبطُ مسارَ الحياةِ الاقتصادية والاجتماعية، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ الذي أرشدَ الأمةَ إلى منهجٍ اقتصاديٍّ قائمٍ على القيمِ والاعتدال، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد، فإنَّ موضوع السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي يُعدُّ من الموضوعات المعاصرة ذات الأهمية البالغة في الفكر الاقتصادي، لاسيما في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الأنظمة المالية والنقدية العالمية، وما يرافقها من أزمات متكررة تتعلق بعدم الاستقرار النقدي، وتذبذب قيمة العملة، وتنامي الإشكالات المرتبطة بالديون والائتمان. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة البدائل النقدية التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي، بوصفه نظامًا يقوم على التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والضوابط الشرعية.

وتتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى إعادة قراءة مفهوم السياسة النقدية من منظور إسلامي، يتجاوز التصور التقليدي القائم على سعر الفائدة وأدوات التحكم الكمي في عرض النقود، إلى تصور أكثر شمولًا يرتبط بالمقاصد الشرعية، ولا سيما حفظ المال وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في توزيع الموارد. كما تنبع أهمية البحث من محاولة إبراز مدى قابلية هذا التصور للتطبيق في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، في ظل هيمنة النماذج النقدية الوضعية.

ويهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من المقاصد العلمية، من أبرزها: بيان الأسس النظرية للسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، وتحليل أدواتها البديلة عن الفائدة الربوية، ودراسة دور المؤسسات النقدية الإسلامية، ولا سيما البنوك المركزية، في تحقيق الاستقرار النقدي، إضافة إلى تقييم إمكانات تفعيل هذه السياسة ضمن البنية الاقتصادية الحديثة.

أما سبب اختيار هذا الموضوع فيعود إلى جملة من الاعتبارات العلمية والواقعية؛ إذ يُلاحظ أن الدراسات الاقتصادية المعاصرة غالبًا ما تُهمل البعد القيمي والشرعي في تحليل السياسة النقدية، رغم ما له من أثر جوهري في توجيه السلوك الاقتصادي. كما أن تزايد الأزمات المالية العالمية كشف عن محدودية النماذج النقدية التقليدية، مما يستدعي البحث عن بدائل أكثر استقرارًا وعدالة. ومن هنا جاءت أهمية تسليط الضوء على النموذج النقدي الإسلامي بوصفه إطارًا نظريًا وتطبيقيًا يمكن أن يسهم في معالجة هذه الإشكالات.

وبناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تقديم معالجة علمية رصينة لموضوع السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، تجمع بين التأصيل الشرعي والتحليل الاقتصادي المعاصر، بما يسهم في إثراء الدراسات في هذا المجال، وفتح آفاق جديدة للتطبيق العملي في الأنظمة المالية الحديثة.

وتشتمل خطة البحث كالآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي للسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: تعريف مصطلحات البحث.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي الإسلامي والتقليدي.

المطلب الثالث: الأسس الشرعية المنظمة للنقود ووظائفها في الإسلام.

المطلب الرابع: الفروق الجوهرية بين السياسة النقدية الإسلامية والنظم النقدية الوضعية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي وآليات عملها

المطلب الأول: أدوات التحكم في عرض النقود في النظام النقدي الإسلامي.

المطلب الثاني: دور المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة السيولة النقدية.

المطلب الثالث: بدائل سعر الفائدة في السياسة النقدية الإسلامية.

المبحث الثالث: إمكانات تطبيق السياسة النقدية الإسلامية في الأنظمة المعاصرة

المطلب الأول: البنية المؤسسية المطلوبة لتفعيل السياسة النقدية الإسلامية.

المطلب الثاني: التحديات التشريعية والاقتصادية أمام التطبيق المعاصر.

المطلب الثالث: آفاق التكامل بين السياسة النقدية الإسلامية والسياسات الاقتصادية الحديثة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والتأصيلي للسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

يُعدُّ التأصيل المفاهيمي للسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي خطوةً أساسية لفهم بنيتها الفكرية وتمييزها عن النظريات النقدية في الاقتصاد الوضعي، إذ إن السياسة النقدية في التصور الإسلامي لا تُفهم بوصفها أدوات تقنية لضبط عرض النقود فحسب، بل هي منظومة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمرجعية العقدية والمقاصدية للشريعة الإسلامية، ولا سيما ما يتعلق بحفظ المال وتحقيق العدالة الاقتصادية ومنع الظلم المالي. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث الأسس المفاهيمية والتشريعية للسياسة النقدية، مع إبراز الفروق الجوهرية بينها وبين النظم الوضعية، بما يمهّد لفهم إمكانات تطبيقها في الواقع المعاصر.

المطلب الأول:

تعريف مصطلحات البحث

يقتضي المنهج العلمي الرصين الجمع بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية للمفاهيم، لما لذلك من أثرٍ في استيعاب أبعاد المصطلح وضبط حدوده الدلالية؛ إذ ان كثيرًا من المصطلحات

الاقتصادية المعاصرة لها جذور لغوية أصيلة يمكن توظيفها في التأصيل الشرعي والاقتصادي.

أولًا: السياسة النقدية

1- تعريف السياسة لغة واصطلاحاً

أ- **لغةً:** السياسة من الفعل "ساسَ"، أي قام على الشيء بما يصلحه، وتدبير شؤونه. جاء في لسان العرب " السِّياسةُ: القيام على الشيء بما يُصلحه، والسائس: القائم على الأمر المُدبِّر له " (ابن منظور، 1414هـ، 108/6، مادة: سوس)

ب- **اصطلاحاً:** هو "علم الحكم وفنِّه، أو هو العلم الذي يتعامل مع شكل الدولة وتنظيمها وإدارتها أو جزء منها طبقاً لقوانين هذه الدولة فضلاً عن تنظيم علاقتها بالدول الأخرى"، أو هو: وسيلة لحكم المجتمعات المنقسمة على نفسها من خلال نقاش حر ومن دون عنف غير مبرر"(تانسي، 2012، 34).

2- تعريف النقود لغة واصطلاحاً

أ- **لغةً:** النقد خلاف النسيئة، ويُطلق على تمييز الدراهم الجيّدة من الرديئة. قال ابن منظور : "النقد: خلاف النَّسِيئة، ونَقَدَ الدراهمَ: ميَّز جيّدها من رديئها " (ابن منظور، 1414هـ، 425/3، مادة: نقد).

ب- **اصطلاحًا:** النقود هي كل ما يُقبل قبولًا عامًا كوسيط للتبادل ومقياسٍ للقيم ومستودعٍ للثروة(Samuelson & Nordhaus, 2010, p. 482) .

وفي الفقه الإسلامي، توسّع مفهوم النقود ليشمل كل ما اصطلح الناس على اعتباره ثمنًا، وهو ما يؤكده ابن خلدون بقوله: "جعل الله الذهب والفضة معيارًا للقيم (ابن خلدون، 1981م، 478/1). أو باعتباره ثمناً أو بمعنى الثمن الحال أي: بخلاف النسيئة، أو بمعنى الإقباض والتسليم (طارق، 2016، 15).

3- **تعريف السياسة النقدية باعتبارها مركباً اضافياً**

تُعرَّف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقود والائتمان بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي" (Mishkin, 2016, p. 512) .

وفي الاقتصاد الإسلامي، تُعرَّف بأنها: التدابير المشروعة التي تعتمدها الدولة لتنظيم الكتلة النقدية بما يحقق مقاصد الشريعة في حفظ المال والاستقرار والعدل، وهو ما ينسجم مع وظيفة الولاية في تحقيق المصلحة العامة، (تركماني، 1988، 33).

ثالثًا: الاقتصاد الإسلامي

1- تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحاً

أ- **لغةً:** الاقتصاد من "القصد"، وهو التوسط والاعتدال. جاء في لسان العرب" :القصد: استقامة الطريق، والاقتصاد: التوسط بين الإسراف والتقتير" (ابن منظور، مادة: قصد، ج3، ص353).

ب- **اصطلاحاً:** عرفه ألفريد مارشال (Marshal): بأنه العلم الذي يدرس بني الانسان في سعيهم اليومي وراء كسب دخل معين وكيفية استعمال هذا الدخل" ، وعرفه بيجو (pigou) بأنه: "العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية، والرفاهية الاقتصادية هي ذلك الجزء من الرفاهية العامة التي يمكن ايجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين مقياس النقود"، وعرفه روبنز (Robbins) بأنه: "هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والحاجات المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات البديلة"(البعلي، 2017، 36).

2- تعريفه باعتباره مركباً اقتصادياً

الاقتصاد الإسلامي هو علم يُعنى بدراسة النشاط الاقتصادي وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، بما يحقق العدالة والكفاية. وقد عرّفه محمد باقر الصدر بأنه: "المذهب الذي يفسر الحياة الاقتصادية وفقًا للإسلام (محارب، 2016، 59).

ويستند هذا المفهوم إلى نصوصٍ قرآنية تؤسس لمشروعية النشاط الاقتصادي المنضبط، كقوله تعالى:﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾(سورة البقرة، الآية 275).

رابعًا: التضخم

أ- **لغةً:** التضخم من "ضَخُمَ"، أي كَبُر وعَظُم. قال ابن منظور" :ضَخُمَ الشيءُ: عَظُمَ وكَبُر (ابن منظور، 1414هـ، 373/12، مادة: ضخم).

ب- **اصطلاحًا:** التضخم: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، بما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود (Blanchard, 2017, p. 29).

ومن المنظور الإسلامي، يُنظر إلى التضخم بوصفه اختلالًا اقتصاديًا قد ينشأ عن ممارسات غير منضبطة كالاكتناز أو الظلم في المعاملات، وقد أشار أبو يوسف إلى ضرورة ضبط الأسواق ومنع الظلم المؤدي لارتفاع الأسعار (أبي يوسف، د.ت، ص72).

خامسًا: الاستقرار النقدي

أ- **لغةً:** الاستقرار من "قَرَّ"، أي ثبت وسكن. جاء في لسان العرب" :قَرَّ الشيءُ: ثبت واستقرَّ" (ابن منظور، 1414هـ، 91/5، مادة: قرر).

ب- **اصطلاحًا:** الاستقرار النقدي: هو الحفاظ على استقرار القوة الشرائية للنقود وتجنب التقلبات الحادة في الأسعار(Mankiw, 2021, p. 654) .

وفي الاقتصاد الإسلامي، يرتبط هذا المفهوم بمقصد حفظ المال، إذ إن تقلب قيمة النقود يؤدي إلى الإضرار بالحقوق، وقد أكد الماوردي أن من وظائف الدولة "صيانة الأموال وحفظها (الماوردي، د.ت، ص40).

المطلب الثاني:

مفهوم السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي الإسلامي والتقليدي

تُعرَّف السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي التقليدي بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية، غالبًا البنك المركزي، للتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسيطرة على التضخم، وتحفيز النمو(Mishkin, 2016, p. 42) .

ويقوم هذا التصور على أدوات رئيسة مثل سعر الفائدة، وعمليات السوق المفتوحة، ونسب الاحتياطي الإلزامي.

أما في الفكر الاقتصادي الإسلامي، فإن مفهوم السياسة النقدية يتخذ بُعدًا أوسع وأعمق، إذ يرتبط بوظيفة المال في الإسلام باعتباره وسيطًا للتبادل ومقياسًا للقيمة، وليس سلعة بحد ذاته قابلة للمضاربة. وعليه، فإن السياسة النقدية في الإسلام تُفهم بوصفها إدارةً للسيولة النقدية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي دون اللجوء إلى أدوات قائمة على الربا أو المضاربة غير الحقيقية (Chapra, 2000, p. 118).

ويُلاحظ أن التصور الإسلامي يربط السياسة النقدية بالبعد الأخلاقي، بحيث لا تُفصل عن مقاصد الشريعة، مما يجعلها سياسة موجَّهة بالقيم وليست مجرد أدوات تقنية محايدة.

المطلب الثالث:

الأسس الشرعية المنظمة للنقود ووظائفها في الإسلام

يقوم التصور الإسلامي للنقود على جملة من الأسس الشرعية التي تحدد طبيعتها ووظائفها، ومن أهمها اعتبار النقود وسيلة للتبادل وليست هدفًا للادخار الذاتي أو التكديس. وقد أشار الفقهاء إلى أن المال في الإسلام يُقصد به تحقيق المنافع وتيسير المعاملات، لا الاحتفاظ به دون توظيف اقتصادي (ابن قدامة، 1997، 189/4).

ومن الأسس الشرعية المهمة أيضًا تحريم الربا، وهو ما ورد في قوله تعالى :﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ (سورة البقرة: 275)، وهو نص يؤسس لتحويل وظيفة المال من أداة لإنتاج المال إلى أداة لإنتاج القيمة الحقيقية من خلال النشاط الاقتصادي. (محارب، 2016، 94).

كما أن النقود في الإسلام تؤدي ثلاث وظائف رئيسة(البياتي، 2013، 25):

1. وسيط للتبادل.

2. مقياس للقيمة.
3. مخزن للثروة بشروط عدم الاكتناز المعطل للدورة الاقتصادية.

ويؤكد بعض الباحثين أن هذا التصور يمنع تحويل النقود إلى سلعة قائمة بذاتها، مما يحدّ من الأزمات المالية الناتجة عن الاقتصاد الورقي أو المضاربات غير المنتجة (Kahf, 1997, p. 63).

المطلب الرابع:

الفروق الجوهرية بين السياسة النقدية الإسلامية والنظم النقدية الوضعية

تتمثل الفروق الجوهرية بين النظامين في عدة مستويات فكرية ووظيفية. ففي حين تقوم السياسة النقدية الوضعية على مبدأ "الحياد القيمي"، فإن السياسة النقدية الإسلامية تقوم على الارتباط بالمقاصد الشرعية، مما يجعلها سياسة موجَّهة أخلاقيًا واقتصاديًا في آن واحد.

كما تعتمد النظم الوضعية بشكل أساسي على سعر الفائدة –المردود المادي للسياسة النقدية– كأداة رئيسة لضبط السيولة، بينما يرفض النظام الإسلامي هذه الآلية ويستبدلها بأدوات قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، ونسب الاحتياطي، والتوجيه المباشر للائتمان نحو القطاعات الإنتاجية.(Chapra, 2000, p. 145)

ومن الفروق المهمة أيضًا أن السياسة النقدية الوضعية تهدف غالبًا إلى تحقيق الاستقرار السعري فقط، بينما تهدف السياسة النقدية الإسلامية إلى تحقيق الاستقرار مع العدالة التوزيعية ومنع التركز المالي (شابرا، 1996، ص705).

وقد أشار القرآن الكريم إلى خطورة التركز المالي في قوله تعالى :﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾ (سورة الحشر: 7)، وهو أساس فلسفي يميز الرؤية الإسلامية عن غيرها. (محارب، 2016، 94).

المبحث الثاني

أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي وآليات عملها

تُعدّ أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي الركيزة التطبيقية، التي تُترجم الإطار النظري للسياسة النقدية إلى إجراءات عملية قادرة على التأثير في عرض النقود، وتوجيه السيولة بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، دون مخالفة للضوابط الشرعية. ويتميز النظام النقدي الإسلامي بخصوصية واضحة في أدواته، إذ يستبعد الأدوات القائمة على سعر الفائدة، ويستعيض عنها بآليات ترتكز على المشاركة في المخاطر، وربط النقود بالاقتصاد الحقيقي. ومن هنا تأتي أهمية

هذا المبحث في تحليل أدوات السياسة النقدية الإسلامية، وبيان دور المؤسسات المالية الإسلامية، واستعراض البدائل الشرعية لسعر الفائدة، بما يعكس قدرة هذا النظام على تقديم نموذج نقدي متوازن وفعّال.

المطلب الأول:

أدوات التحكم في عرض النقود في النظام النقدي الإسلامي

تقوم أدوات التحكم في عرض النقود في الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تنظيم السيولة دون الاعتماد على الفائدة الربوية، ومن أبرزها نسبة الاحتياطي النقدي، وإدارة السيولة عبر أدوات المشاركة، إضافة إلى سياسات التمويل المباشر المرتبط بالاقتصاد الحقيقي.

تُعدّ نسبة الاحتياطي الإلزامي من الأدوات الرئيسة التي يمكن توظيفها في النظام الإسلامي، حيث تقوم السلطة النقدية بتحديد نسبة من الودائع يجب على المصارف الاحتفاظ بها دون إقراضها، مما يسمح بالتحكم في حجم الائتمان المتداول في السوق (Chapra, 2000, p. 162).

كما تُستخدم أدوات التمويل الإسلامي مثل المشاركة والمضاربة كوسائل غير مباشرة لضبط عرض النقود، إذ يتم توجيه الأموال نحو مشاريع إنتاجية حقيقية، مما يقلل من التوسع النقدي غير المدعوم بأصول فعلية (القره داغي، 2009، 163).(محارب، 2016، 95).

المطلب الثاني:

دور المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة السيولة النقدية

تلعب المؤسسات المالية الإسلامية، ولا سيما البنوك الإسلامية والبنوك المركزية ذات الطابع الإسلامي، دورًا محوريًا في إدارة السيولة النقدية من خلال أدوات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. فهي تعمل على توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة الإنتاجية بدلًا من المضاربات المالية غير الحقيقية.

وتتمثل أبرز أدوار هذه المؤسسات في تعبئة المدخرات وتوظيفها عبر صيغ التمويل الإسلامي مثل المرابحة، والمشاركة، والإجارة، بما يحقق توازنًا بين العرض النقدي والطلب الحقيقي على الأموال.(Siddiqi, 2006, p. 88) .

كما تقوم هذه المؤسسات بدور تنظيمي يتمثل في مراقبة السيولة في السوق، وضبط توسع الائتمان بما يتناسب مع النمو الاقتصادي الحقيقي، وهو ما يعزز الاستقرار المالي ويقلل من احتمالات الأزمات المصرفية (دوابه، 2017، 32).

ويرى بعض الباحثين أن البنوك الإسلامية تمثل حلقة وصل بين السياسة النقدية والسياسة التنموية، حيث لا يقتصر دورها على الوساطة المالية، بل يمتد إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(Obaidullah & Shirazi, 2015, p. 74)

المطلب الثالث:

بدائل سعر الفائدة في السياسة النقدية الإسلامية

يُعدّ إلغاء سعر الفائدة من أبرز السمات المميزة للنظام النقدي الإسلامي، مما يستدعي تطوير بدائل فعّالة تحقق الوظائف الاقتصادية دون مخالفة الشريعة. ومن أهم هذه البدائل: نظام المشاركة في الربح والخسارة، وصيغ التمويل القائمة على الأصول الحقيقية، وأدوات الاستثمار الجماعي.

يُعدّ نظام المشاركة (المضاربة والمشاركة) من أهم البدائل، حيث يتم توزيع العوائد وفق نتائج النشاط الاقتصادي الفعلي، مما يربط العائد بالمخاطرة والإنتاج وليس بالزمن فقط (Kahf, 1997, p. 55).

كما تُعدّ صيغ المرابحة والإجارة أدوات تمويلية بديلة تتيح للمؤسسات المالية تحقيق عائد مشروع قائم على بيع أو تأجير أصول حقيقية، مما يمنع نشوء الائتمان الوهمي (دوابه، 2021، 133).

ويشير"Chapra" إلى أن غياب سعر الفائدة لا يعني غياب العائد على رأس المال، بل يعني إعادة تعريف هذا العائد ليكون مرتبطًا بالإنتاجية الحقيقية وليس بالزمن النقدي المجرد (Chapra, 2000, p. 174)

المبحث الثالث

إمكانات تطبيق السياسة النقدية الإسلامية في الأنظمة المعاصرة

يمثل الانتقال من التنظير إلى التطبيق أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، لاسيما في ظل هيمنة النظام النقدي العالمي القائم على الفائدة والأدوات التقليدية في إدارة السيولة. وتبرز أهمية هذا المبحث في كونه يحاول استكشاف الإمكانات الواقعية لتفعيل السياسة النقدية الإسلامية داخل البنى الاقتصادية المعاصرة، من خلال تحليل المتطلبات المؤسسية، ورصد التحديات التشريعية والاقتصادية، وبيان آفاق التكامل مع السياسات النقدية الحديثة. ويأتي هذا الطرح في إطار رؤية علمية تسعى إلى إثبات قابلية النموذج النقدي الإسلامي للتطبيق دون الإخلال بمرجعيته الشرعية.

المطلب الأول:

البنية المؤسسية المطلوبة لتفعيل السياسة النقدية الإسلامية

تحتاج السياسة النقدية الإسلامية إلى بنية مؤسسية متكاملة قادرة على إدارة الأدوات النقدية وفق الضوابط الشرعية، وفي مقدمتها وجود بنك مركزي إسلامي أو وحدة شرعية داخل البنوك المركزية القائمة تتولى الإشراف على السياسات النقدية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتشمل هذه البنية وجود مؤسسات مالية إسلامية متخصصة قادرة على توظيف أدوات التمويل الإسلامي في إدارة السيولة، مثل المصارف الإسلامية، وصناديق الاستثمار الوقفية، والمؤسسات المالية التنموية. كما يتطلب الأمر تطوير أنظمة رقابية شرعية ومحاسبية تضمن الالتزام بالمعايير الإسلامية في العمليات المالية (Chapra, 2000, p. 201) .

ويرى بعض الباحثين أن نجاح السياسة النقدية الإسلامية يرتبط بمدى تكامل المؤسسات المالية مع السلطات النقدية، بحيث يتم توجيه السيولة نحو الاقتصاد الحقيقي بدلًا من الاقتصادات الريعية أو المضاربية.(Obaidullah & Shirazi, 2015, p. 98) .

المطلب الثاني:

التحديات التشريعية والاقتصادية أمام التطبيق المعاصر

تواجه عملية تطبيق السياسة النقدية الإسلامية مجموعة من التحديات المعقدة، من أبرزها غياب الإطار التشريعي الموحد في العديد من الدول الإسلامية، مما يؤدي إلى تباين في تطبيق الأدوات النقدية الإسلامية. كما أن الارتباط العميق بالمنظومة المالية العالمية القائمة على الفائدة يشكل عائقًا هيكليًا أمام التحول الكامل نحو النظام النقدي الإسلامي.

ومن التحديات أيضًا محدودية الأدوات المالية الإسلامية المتقدمة مقارنة بالأدوات التقليدية، الأمر الذي يحدّ من قدرة السياسة النقدية الإسلامية على الاستجابة السريعة للتغيرات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، فإن ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في بعض الدول الإسلامية يقلل من فعالية التطبيق (Siddiqi, 2006, p. 112) .

اقتصاديًا، يمثل الاعتماد الكبير على العملات الأجنبية والأنظمة المصرفية الدولية تحديًا إضافيًا، إذ يحد من استقلالية القرار النقدي الإسلامي، ويجعله خاضعًا لتقلبات الأسواق العالمية.

المطلب الثالث:

آفاق التكامل بين السياسة النقدية الإسلامية والسياسات الاقتصادية الحديثة

على الرغم من التحديات القائمة، فإنَّ آفاق التكامل بين السياسة النقدية الإسلامية والسياسات الاقتصادية الحديثة تبدو واعدة، خاصة في ظل التطور الكبير في أدوات التمويل الإسلامي وانتشار المصارف الإسلامية عالميًا.

يمكن تحقيق هذا التكامل من خلال اعتماد نموذج مزدوج يسمح بدمج الأدوات الإسلامية مع السياسات النقدية الحديثة، بحيث يتم استخدام أدوات غير ربوية مثل الصكوك الإسلامية،

وأدوات المشاركة في الاستثمار، إلى جانب أدوات تنظيم السيولة التقليدية المعدلة بما يتوافق مع الشريعة الاسلامية.

ان هذه الأدوات غير الربوية تميز النظام المصرفي الاسلامي عن غيره من الأنظمة، إذ يمكن ملاحظة أن المصارف التقليدية تعتمد على الفائدة بشكل كبير وواضح، وهذا بحد ذاته يؤثر على الاستثمارات والادخار، وبالتالي يبتعد كل البعد عن القرارات الأخلاقية والقيمية، أما في هيكلية الصيرفة الاسلامية فالأمر يختلف؛ إننا نجد أن هناك اعتدال وتوازن بين الجوانب المادية والروحية من جهة، وبين هيكلية تلك الأدوات غير الربوية، حيث لا تغفل عن الاهتمام بالجوانب القيمية والاخلاقية والانسانية، وهذا ما تنادي به المنظمات الدولية وحقوق الانسان (أبو الفتوح، 2018، 328)، من خلال ما سبق يمكن اعتباره أفق من آفاق التكامل بين السياسة النقدية الاسلامية والسياسات النقدية الحديثة.

كما أن تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية يمكن أن يسهم في بناء نظام نقدي أكثر استقرارًا وشمولية، يوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ويؤكد بعض الباحثين أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك قابلية تكامل عالية مع النظام العالمي إذا ما تم تطوير البنية المؤسسية والتشريعية بشكل مناسب (Chapra, 2000, p. 219).

ويُستفاد من القرآن الكريم في هذا السياق مبدأ التوازن الاقتصادي، قال تعالى :﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾ (سورة البقرة: 143)، وهو مبدأ يعكس فلسفة الاعتدال التي يقوم عليها التكامل بين النظم المختلفة دون إفراط أو تفريط.

الخاتمة

الحمدُ للهِ الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والذي هدانا إلى سواء السبيل، وجعل في التشريع الإسلامي مناهجَ متكاملةً تضبطُ حركةَ المالِ والاقتصاد، وتحققُ التوازن بين متطلبات النموِّ ومقتضيات العدالة، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ الذي أرسى قواعدَ الاقتصادِ القائمِ على القيمِ والاعتدال.

وبعد، فقد تناول هذا البحث موضوع السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي وإمكانات تطبيقها في الأنظمة المعاصرة، انطلاقًا من أهمية هذا الموضوع في ظل التحولات النقدية العالمية وما يشهده الاقتصاد الدولي من أزمات متكررة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى نماذج نقدية بديلة قادرة على تحقيق الاستقرار والعدالة في آنٍ واحد. وقد هدف البحث إلى بيان الأسس المفاهيمية للسياسة النقدية الإسلامية، وتحليل أدواتها، واستكشاف إمكانات تطبيقها في الواقع المعاصر، مع إبراز التحديات وآفاق التكامل مع السياسات الاقتصادية الحديثة.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج العلمية، يمكن إجمالها في الآتي:

1. **أن السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تقوم على رؤية شمولية** تتجاوز البعد التقني إلى البعد القيمي والمقاصدي، مما يجعلها مرتبطة بتحقيق العدالة الاقتصادية والاستقرار المالي .

2. **أن النظام النقدي الإسلامي يقدم بدائل حقيقية لأدوات السياسة النقدية التقليدية،** من خلال أدوات قائمة على المشاركة في المخاطر وربط النقود بالاقتصاد الحقيقي بدلًا من الاعتماد على سعر الفائدة .

3. **أن المؤسسات المالية الإسلامية تمثل محورًا أساسيًا في إدارة السيولة النقدية،** وتسهم في توجيه الموارد نحو الاستثمار الإنتاجي بما يعزز النمو الاقتصادي المستدام .

4. **أن تطبيق السياسة النقدية الإسلامية في الواقع المعاصر يواجه تحديات تشريعية ومؤسسية واقتصادية،** أبرزها الارتباط بالنظام المالي العالمي التقليدي وضعف البنية التنظيمية الموحدة في بعض الدول الإسلامية .

5. **أن هناك إمكانات واعدة للتكامل بين السياسة النقدية الإسلامية والسياسات الاقتصادية الحديثة** إذا ما تم تطوير الإطار المؤسسي وتعزيز الأدوات المالية الإسلامية بما يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام الشرعي.

وفي ضوء هذه النتائج، يتضح أن السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ليست مجرد تصور نظري، بل مشروع اقتصادي قابل للتفعيل والتطوير، قادر على الإسهام في معالجة الاختلالات النقدية العالمية، وتحقيق نظام اقتصادي أكثر عدالة واستقرارًا.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصادر باللغة العربية

1. أبو الفتوح، أ.د. نجاح عبد العليم عبد الوهاب، (2018)، الاقتصاد الاسلامي النظام والنظرية، (ط3)، عالم الكتب الحديثة، أربد الأردن.

2. بن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون (ت808هـ). (1981). العِبَر ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، (مقدمة ابن خلدون). ط1. دار الفكر. بيروت – لبنان.

3. ابن قدامة. موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت620هـ). (1997). المغني، (ط3). تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض – السعودية.

4. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل. (ت711هـ). (1414هـ). لسان العرب.(ط3)، دار صادر. بيروت – لبنان.

5. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (ت182هـ)، (د.ت)، الخراج. تح: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث.

6. البياتي، طاهر فاضل، (2013) النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، (ط1)، دار وائل للنشر – الأردن.

7. تانسي، ستيفن دي، (2012)، علم السياسة "الأسس" ترجمة رشا جمال، (ط9) الشبكة العربية للأبحاث، بيروت – لبنان.

8. تركماني، عدنان خالد، (1988)، السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان.

9. دوابه، د. أشرف محمد، (2017)، الهندسة المالية الاسلامية، (ط1) دار السلام، الاسكندرية – مصر.

10. دوابه، د. أشرف محمد، (2021)، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار، (ط2)، دار السلام، الاسكندرية – مصر.

11. القره داغي، أ.د. علي محيي الدين، 2009، بحوث في فقه البنوك الاسلامية، (ط2)، دار البشائر الاسلامية، بيروت – لبنان.

12. شابرا، د. محمد عمر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي– الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان– الأردن، ط/1، 1996م.

13. محارب، د.عبد العزيز قاسم. (2016). الاقتصاد الاسلامي علماً وعلماً، (ط1). المكتب الجامعي الحديث، القاهرة – مصر.

14. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي.(ت450هـ). (د.ت). الأحكام السلطانية. دار الحديث، القاهرة – مصر.

Reference

1. Chapra, M. U. (2000). The Future of Economics: An Islamic Perspective. Leicester: The Islamic Foundation.
2. Chapra, M. U. (2008). Islam and the Economic Challenge. Leicester: Islamic Foundation.
3. Kahf, M. (1997). The Economics of Zakah. Jeddah: Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank.
4. Siddiqi, M. N. (2006). Islamic Banking and Finance in Theory and Practice. Jeddah: Islamic Development Bank.
5. Obaidullah, M., & Shirazi, N. S. (2015). Islamic Social Finance Report. Jeddah: Islamic Development Bank.
6. Mishkin, F. S. (2016). The Economics of Money, Banking and Financial Markets. Pearson Education..
7. Wilson, R. (2010). Islamic Banking and Finance. Edinburgh University Press.
8. Mankiw, N. G. (2021). Macroeconomics (11th ed.). Worth Publishers.
9. Blanchard, O. (2017). Macroeconomics (7th ed.). Pearson Education.
10. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). Economics (19th ed.). McGraw-Hill/Irwin

ترجمة المصادر

1. Abu Al-Futouh, Prof. Dr. Nagah Abdel Alim Abdel Wahab, (2018), Islamic Economics: System and Theory, (3rd ed.), Alam Al-Kutub Al-Haditha, Irbid, Jordan.
2. Ibn Khaldun, Abd al-Rahman bin Khaldun (d. 808 AH). (1981). Al-Ibar Diwan al-Mubtada' wa-al-Khabar fi Tarikh al-Arab wa-al-Barbar wa-Man Asarahum min Dhawi al-Sha'n al-Akbar (Muqaddimat Ibn Khaldun). 1st ed. Dar al-Fikr. Beirut – Lebanon.
3. Ibn Qudamah. Muwaffaq al-Din Abu Muhammad Abd Allah bin Ahmad bin Muhammad bin Qudamah al-Maqdisi al-Jama'ili al-

Dimashqi al-Salihi al-Hanbali (d. 620 AH). (1997). Al-Mughni. (3rd ed.). Ed: al-Duktur Abd Allah bin Abd al-Muhsin al-Turki, al-Duktur Abd al-Fattah Muhammad al-Hilu, Dar Alam al-Kutub, Riyadh – Saudi Arabia.

4. Al-Bayati, Taher Fadhel, (2013) Money, Banks, and Contemporary Economic Variables, (1st Edition), Wael Publishing House - Jordan.
5. Tansey, Stephen D., (2012), Political Science 'The Basics', translated by Rasha Jamal, (9th ed.), Arab Network for Research, Beirut – Lebanon.
6. Turkmani, Adnan Khalid, (1988), Monetary and Banking Policy in Islam, Al-Resalah Foundation, Beirut - Lebanon.
7. Dawabeh, Dr. Ashraf Mohamed, (2017), Islamic Financial Engineering, (1st ed.) Dar Al-Salam, Alexandria – Egypt.
8. Dawabeh, Dr. Ashraf Mohamed, (2021), The Role of Financial Markets in Supporting Investment, (2nd ed.), Dar Al Salam, Alexandria – Egypt.
9. Al-Qaradaghi, Prof. Dr. Ali Mohieddin, 2009, Research in Islamic Banking Jurisprudence, (2nd ed.), Dar Al-Bashaer Al-Islamiyah, Beirut - Lebanon.
10. Ibn Manzur, Muhammad bin Mukram bin Ali, Abu al-Fadl. (d. 711 AH). (1414 AH). Lisan al-Arab. (3rd ed.). Dar Sadir. Beirut – Lebanon.
11. Abu Yusuf, Ya'qub bin Ibrahim bin Habib bin Sa'd bin Habtah al-Ansari (d. 182 AH), (n.d.). Al-Kharaj. Ed: Taha Abd al-Ra'uf Sa'd, Sa'd Hasan Muhammad, Al-Maktabah al-Azhariyah li-al-Turath.
12. Shabra, Dr. Mohamed Omar, Islam and the Economic Challenge, International Institute of Islamic Thought - USA, Arab Institute for Financial and Banking Studies, Amman - Jordan, 1st edition, 1996.
13. Muharib, Dr. Abdul Aziz Qasim. (2016). Islamic Economics: A Science and Knowledge, (1st ed.). Modern University Press, Cairo - Egypt.
14. Al-Mawardi, Abu al-Hasan Ali bin Muhammad bin Muhammad bin Habib al-Basri al-Baghdadi (d. 450 AH). (n.d.). Al-Ahkam al-Sultaniyah. Dar al-Hadith, Cairo – Egypt.